

بيان لجنة السياسة النقدية

٥ اغسطس ٢٠٢١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٥ أغسطس ٢٠٢١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ارتفاعاً طفيفاً ليجل ٤,٩٪ في يونيو ٢٠٢١ من ٤,٨٪ في مايو ٢٠٢١، نتيجة التأثير السلبي لفترة الأساس للشهر الثاني على التوالي. ومن المتوقع أن يستمر التأثير السلبي لفترة الأساس على المعدلات السنوية للتضخم على المدى القريب. ويرجع الارتفاع الطفيف للمعدل السنوي للتضخم العام في يونيو ٢٠٢١ إلى ارتفاع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية إلى ٣,٤٪ من ١,٧٪ في مايو ٢٠٢١ ليعكس ارتفاع المساهمة السنوية لأسعار كل من السلع الغذائية المدعومة والسلع الغذائية الأساسية. وقد حد من ذلك انخفاض التضخم السنوي للسلع غير الغذائية إلى ٥,٦٪ في يونيو ٢٠٢١ من ٦,٣٪ في مايو ٢٠٢١، وهو أدنى معدل مسجل له منذ يونيو ٢٠١٤. وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليجل ٣,٨٪ في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٣,٤٪ في مايو ٢٠٢١.

وتشير البيانات المبدئية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو قدره ٢,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ ٣,٦٪ خلال العام المالي السابق له، ليعكس أثر انتشار جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المتعلقة به على النشاط الاقتصادي لمدة عام كامل. واستمر نمو الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج في الارتفاع طبقاً للبيانات التفصيلية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، مدعوماً بالمساهمات الموجبة لقطاعات التجارة، والتشييد والبناء والاتصالات، بالإضافة إلى قطاع استخراجات الغاز الطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المؤشرات الأولية إلى استمرار التحسن في أغلب القطاعات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، استقر معدل البطالة عند ٧,٤٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

وعلى الصعيد العالمي، استمر النشاط الاقتصادي في التعافي وإن كان بدرجات متفاوتة على مستوى القطاعات والدول المختلفة، نتيجة التفاوت في معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد تعافي النشاط الاقتصادي العالمي على تطورات انتشار جائحة فيروس كورونا وقدرة بعض الدول على احتواء انتشار الجائحة، خاصة في ظل ظهور سلالات جديدة لفيروس كورونا. ومن المتوقع استمرار الأوضاع المالية الملائمة والداعمة للنشاط الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط. وفي ذات الوقت، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط مدفوعة بالتطورات من جانبي العرض والطلب. في حين استمرت الأسعار العالمية للمواد الغذائية وبعض السلع الأولية الأخرى في تسجيل مستويات مرتفعة مقارنة بالأعوام الماضية، على الرغم من انخفاضها مؤخراً.

وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg